أثرُ الأزمةِ الماليةِ ٢٠٠٨ على اقتصادياتِ الدولِ النامية عامَّةً وعلى الاقتصادِ الجزائريِّ خاصَّـــةً

بعيليش عائشة
أستاذة مساعدة
جامعة جيلالي اليابس

إنّ الأزمةَ الماليةَ العالَميةَ، وما ترتَّب عنها من تقلصِ الطلبِ ونقصِ سيولةٍ، كان لها انعكاساتٌ مباشرةً وغيرَ مباشرةٍ على اقتصادياتِ العالَمِ المختلفةِ تفاوتتُ في حدَّتِها من بلدٍ لآخرَ، وهذا تبعاً لطبيعةِ الروابطِ التي تقومُ بينَ الولاياتِ المتحدةِ الأمريكيةِ وبقيةِ اقتصادياتِ العالَمِ. ويظلُّ السؤالُ الواردُ والمعروضُ لدى الكثيرينَ عن أسبابِ التأثيرِ السلبيِّ لدولِ العالَمِ بصفةٍ عامَّةٍ والدولِ العربيةِ بصفةٍ خاصَّةٍ، بالتداعياتِ السلبيةِ لأزمةِ قروضِ الرهنِ العقاريِّ الأمريكيةِ، خاصَّةً مع وصولِ التأثيرِ السلبيِّ لدولِ تعاملُها التجاريُّ مع الولاياتِ المتحدةِ مَحدودٌ مثل السودانِ، واليمن، وسوريةَ، وتُونس، والمغرب، وموريتانيا؟

تأثيرُ أزمةِ الائتمانِ على الجزائرِ:

ممّا لا شكَ فيه أنَّ الاقتصادَ الجزائريَّ كغيرِه من الاقتصادياتِ العالَمية قد تأثّرَ بالأزمةِ الاقتصاديةِ العالَمية، وإنْ كانَ بنسبةٍ أقل مقارنةً بالدولِ الأُخرى وذلك للأسبابِ التاليةِ[1]:

١. عدمِ وجودِ سوقٍ ماليةٍ بالمعنى الفعليِّ في الجزائرِ.

٢. عدمِ وجودِ ارتباطاتٍ مصرفيةٍ للبنوكِ الجزائريةِ مع البنوكِ العالَميةِ بالشكلِ الذي يُؤثِّرُ عليها.

٣. انغلاقِ الاقتصادِ الجزائريِّ بشكلٍ نسبيٍّ على الاقتصادِ العالَميِّ؛ ذلك أنَّ الإنتاجَ الجزائريَّ لا يعتمدُ على التصديرِ باستثناءِ المحروقاتِ وذلك ما يَجعلهُ في مأمَنٍ من أي كسادٍ قد يُصيبُ الاقتصادَ العالَميّ والكثيرَ من الدولِ التي تعتمدُ على صادراتٍ قد تتأثَّرُ بالركودِ والكسادِ في الدولِ المستهلكةِ لمُنتجاتِها.

٤. اعتمادِ الحكومةِ الجزائريةِ على مُوازنةٍ بسعرٍ مرجعيٍّ يقلُّ كثيراً عن أسعارِ السوقِ؛ وهذا ما يُجنِّبُها أيَّ انعكاساتٍ في حالةِ انخفاضِ أسعارِ البترولِ.

[1] - أ. د مفتاح صالح-الأزمة المالية العالمية-أبحاث اقتصادية وإدارية - العدد الثامن ديسمبر 2010-جامعة محمد خيضر بسكرة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. - ص15.

هناك بعضُ الجوانبِ الأساسيةِ لتأثُّرِ الاقتصادِ الجزائريِّ بالأزمةِ؛ منها الاستثمارُ الأجنبيُّ، قطاعُ المحروقاتِ وأسعارُ الصرفِ، والقطاعُ المصرفيُّ، والتضخمُ، والبطالةُ:

١) الاستثماراتُ الأجنبيةُ: إنّ تحوُّلَ الأزمةِ الماليةِ العالَميةِ إلى أزمةٍ اقتصاديةٍ (أزمة كسادٍ)، أدّى إلى تراجعٍ حادٍّ في وتيرةِ الاستثماراتِ الأجنبيةِ بسببِ الممارساتِ الحمائية. فكان حجمُ الاستثماراتِ الأجنبيةِ قد شهدَ تراجُعاً خلال المدةِ من (٢٠٠٨ م) وحتى عام (٢٠١٠) لكنه في عام (٢٠١١) تحسَّن إلى حدٍّ كبيرٍ ليصلَ إلى ٥٧٠ مليار دولارٍ خلالِ الأشهرِ الستَّةِ الأُولى مُقابل ٢٩١ مليار دولار عام (٢٠١٠)، هذا التحسُّنُ يُعزى إلى مجموعةٍ من التعديلاتِ على قوانينِ الاستثمارِ وكذلك الدعمِ الحكوميِّ.

٢) تقلُّصُ صادراتِ الجزائرِ من المحَروقاتِ وتدهورُ مستوى إيراداتها: إنّ تأثُّرَ الاقتصادِ الجزائريِّ بالأزمةِ الماليةِ العالَميةِ مرتبطٌ أساساً بتقلُّصِ الطلبِ العالَميِّ على النفطِ، ودخولِ الاقتصادِ العالَميِّ حالةً من الركودِ؛ فقد تضافرتْ جملةٌ من العواملِ مُسبِّبةً انخفاضَ أسعارِ النفطِ ؛ فانخفاضُ مستوى النموِّ الاقتصاديِّ في كلٍّ من الولاياتِ المتحدةِ الأمريكيةِ، الصينِ، اليابان والهندِ بسببِ الأزمةِ الماليةِ العالَميةِ أثَّر سلباً على مستوى الطلبِ.

الجدول رقم (١): سعر البترول (دولار للبرميل)

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
28,5	24,8	25,2	29,03	38,66	54,64	65,85	74,95	99,97	62,25	80,15	112,94

المصدر: www.ONS.dz

الجدول رقم (٢):سعر البترول خلال سنة ٢٠٠٨ (دولار للبرميل)

يناير	مارس	09ماي	21ماي	22ماي	26جوان	03جويلية	11جويلية	24جويلية	11أوت	15سبتمبر	11أكتوبر	16أكتوبر	18نوفمبر
100	110	125	130	135	140	145	147,27	125	112	100	77,7	70	54

٣) احتياطاتُ الصرفِ: إنَّ أخطرَ الانعكاساتِ لأزمةِ (٢٠٠٨) بالنسبةِ للجزائرِ تمثَّلت في تدنِّي إيراداتِ البلدِ من العُملاتِ الصعبةِ المتأتيةِ من تصديرِ المحروقاتِ؛ فقد عرفَت احتياطاتُ الصرفِ ارتفاعاتٍ قياسيةً طيلةَ فترةِ (٢٠٠٨ / ٢٠٠٥) بسببِ الارتفاعِ المستمرِّ في مداخيلِ صادراتِ المحروقاتِ والراجعِ إلى الارتفاعِ الكبيرِ في أسعارِ هذه الأخيرةِ؛ فقد بلغتْ احتياطاتُ الصرفِ الجزائريةِ ما قيمتُه ١٤٣.١ مليار دولارٍ مع نهايةِ سنة (٢٠٠٨) مقابل ١٨.١١٠ مليار دولارٍ سنة*. ولقد كانت للأزمةِ الماليةِ العالَميةِ انعكاساتٌ ماليةٌ على الجزائرِ؛ إذ شهدتْ إيراداتُها من العملةِ الصعبةِ تقلصاً معتبراً، وازدادَ الوضعُ خطورةً في ظلِّ انخفاضِ معدلِ صرفِ الدولارِ باعتبارِه عملةَ تسعيرِ البترولِ، في الوقتِ ذاتِه تُسدَّدُ فاتورةُ الوارداتِ بعملةِ الأورو المتصعِّد[1].

[1] أ. قانه زكي (جامعة محمد بوقرة- بومرداس)- تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري-أبحاث اقتصادية وإدارية - العدد التاسع جوان –جامعة محمد خيضر-بسكرة-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-ص21.

٤) انخفاضُ أسعارِ المنتجاتِ المستوردةِ وتزايدُ فاتورةِ الوارداتِ الجزائريةِ: إنَّ انخفاضَ أسعارِ العديدِ من المنتجاتِ (القمح، السكر، الحديد، الحليب...) بفعلِ الأزمةِ الماليةِ العالَميةِ، وتحوِّلها إلى حالةٍ من الركودِ الاقتصاديِّ وكان بالإمكانِ أنْ يُعدِّلَ هذا الانخفاضُ من انخفاضِ إيراداتِ الجزائرِ من العملاتِ الصعبةِ. إلا أنَّ السُّلطاتِ الجزائريةَ وحِفاظاً على احتياطيّ البلدِ من العملاتِ الصعبةِ لجأتْ إلى تخفيضِ قيمةِ الدينارِ الجزائريِّ للتأثيرِ على الطلبِ على الوارداتِ، ومن ثَمَّ الإبقاءِ على فاتورةِ الاستيرادِ على الأقلِّ عند مستواها السابقِ[1].

٥) القطاعُ المصرفيُّ: بادىء ذي بَدءٍ يُمكنُ القولُ أنّ النظامَ الماليَّ والمصرفيَّ الجزائريَّ في منأىً عن الأزمةِ الماليةِ العالَميةِ؛ نظراً لعدمِ مخاطرةِ البنوكِ في مجالِ التوظيفِ الماليِّ، فضلاً عن عدمِ ارتباطِ بنوكِ الجزائرِ بشبكاتٍ وتعاملاتٍ خارجيةٍ)؛ فالبنوكُ الجزائريةُ هي بنوكُ تجزئةٍ، وأنّ القروضَ المقدمَّةَ للأفرادِ لا تُشكِّلُ إلاّ نسبةً محدودةً لا تتعدى ١٠٪ من حافظةِ البنوكِ الجزائريةِ، وهي بنوكٌ في أغلبِها عموميةٌ لا تُمارسُ أعمالَ المضاربةِ. بالنسبةِ لبورصةِ الجزائرِ فإنّ وضعَها الحاليَّ لا يسمحُ لها بدخولِ الأسواقِ العالَميةِ، ومن ثَمَّ فمن هذا الجانبِ لا يُمكنُ للأزمةِ الماليةِ الدوليةِ أن تُؤثِّرَ على الاقتصادِ الجزائريِّ.

٦) التضخُّم: لقد سمحَت السياسةُ النقديةُ المطبقةُ خلالَ الفترةِ الممتدةِ بين(٢٠٠٥ و٢٠٠٨) والرامية إلى التحكُّمِ في التضخُّمِ باحتواءِ التوسُّعِ المتفاقمِ للتدفقاتِ النقديةِ، والحدِّ من انعكاساتِها على الأسعارِ، وقد كان المعدَّلُ المتوسِّطُ للتضخُّمِ طيلةَ هذه الفترةِ ٨.٢٪، ويُعتبرُ ارتفاعُ التضخُّمِ خلالَ سنتَي (٢٠٠٧ و٢٠٠٨) على التوالي ٣٪ و٤.٣٪ بنسبةِ تفوقُ بقليلٍ من النسبةِ المحقَّقةِ في سنة (٢٠٠٥) التي كانت ٦.٢٪، ضمنَ سياقٍ مُتَّسمٍ ب الانخفاضِ الشديدِ لقيمةِ الدينارِ، والاستمرارِ القويِّ لعواملِ التفاقُمِ (ارتفاعِ الأجورِ بدايةً من السداسيّ الثاني من سنة (٢٠٠٦) والارتفاعِ المستمرِّ في ميزانيةِ الاستثماراتِ العموميةِ)، وبسببِ هذه السياسةِ النقديةِ الرشيدةِ لم يكُن للأزمةِ الماليةِ تأثيرٌ يُذكَرُ على مستوى التضخُّمِ[2].

٧) البطالة:

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
9,8	9,9	10	10	10	10,2	11,3	13,8	12,27	,,	17,7	23,72	,,	27,3	28,89

الجدول رقم (١١): معدل البطالة % – المصدر: www.ons.dz

[1] عبد الرحمان مغاري- عنوان المداخلة: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري -أيام 20-21 أكتوبر 2009. الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة لمالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية - ص5.

[2] أ. قانة زكي- مرجع سابق-ص9.

كما نلحظُ من الجدول: أنّ مُعدَّلَ البطالةِ في انخفاضٍ مستمرٍّ،و لم يتأثَّرْ بالأزمةِ كما حدَث في الدولِ الكُبرى؛ حيثُ انتشرتِ البطالةُ نتيجةً لأزمةِ (٢٠٠٨).

وتُثبتُ هذه النتائجُ التي خالفتِ العديدَ من التقديراتِ السلبيةِ في مُقدمتها تقديراتِ صندوقِ النقدِ الدوليِّ رغمَ التراجعِ الطفيفِ في النموِّ، إلا أنه ظلَّ أدنى ممّا تعرّضتْ له بقيَّةُ الاقتصادياتِ حولَ العالَم؛ وهو ما يُؤكِّدُ على توافُرِ قُدرةٍ أكبرَ لدى الاقتصادِ الجزائريِّ، تستندُ إلى مَلاءةٍ ماليةٍ تتمتَّعُ بفوائضَ جيّدةٍ، ومديونيةٍ تُعدُّ من أدنى المديونياتِ مقارنةً ببقيةِ الاقتصادياتِ الرئيسة.

لقد كانتْ آثارُ الأزمةِ الماليةِ العالَميةِ التي انطلقتْ من الولاياتِ المتحدةِ الأمريكيةِ، وانتشرت في بقيةِ اقتصادياتِ العالَم آثاراً بالغةَ الخُطورةِ توقَّفَت حدَّتُها وسرعةُ انتشارِها على مدى الترابطِ الموجودِ بينَ اقتصادياتِ العالَمِ المختلفة.

أما بالنسبةِ للجزائرِ فإنَّ ضَعفَ ارتباطِ نظامِها الماليِّ بالنظامِ الماليِّ العالَميِّ، والذي يظهرُ في انعدامِ العلاقاتِ بين البنوكِ الجزائريةِ والبنوكِ العالَميةِ فيما يخصُّ التعاملَ في الأصولِ الماليةِ المشتقاتِ المختلفةِ وقاها من آثارِ هذه الأزمةِ. على صعيدٍ ماليٍّ آخرَ فقد أظهرتْ طريقةُ تسييرِ احتياطياتِ الصرفِ الجزائريةِ جَدواها إلى حدٍّ كبيرٍ، فبقيتْ في منأىً عن الانعكاساتِ السلبيةِ للأزمةِ الماليةِ العالَميةِ.

المراجع:

1. عبد الرحمان مغاري – عنوان المداخلة: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري –أيام 20–21 أكتوبر 2009. الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة لمالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية.
2. فريد كورتل، كمال رزيق، الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، المؤتمر العلمي الثالث حول: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الدول – التحديات والأفاق المستقبلية – (الأردن، جامعة الإسراء الخاصة بالاشتراك مع كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 28–29 أفريل 2009).
3. ولد محمد عيسى محمد محمود– عنوان المداخلة: آثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية – أيام 20–21 أكتوبر 2009. الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة لمالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية.
4. أ. قانه زكي (جامعة محمد بوقرة– بومرداس) – تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري–أبحاث اقتصادية وإدارية– العدد التاسع جوان – جامعة محمد خيضر–بسكرة– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
5. أ. د مفتاح صالح–الأزمة المالية العالمية–أبحاث اقتصادية وإدارية – العدد الثامن ديسمبر 2010 – جامعة محمد خيضر بسكرة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
6. أ. زايدي عبدالسلام/ مقران يزيد – انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر).
7. أ. د. سعيد سامي الحلاق– د. عامر يوسف العتوم – الأزمة المالية العالمية بين المنظور الوضعي والاسلامي – جامعة اليرموك – 2010.